العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"مشاركة المرأة الأردنية في المجالس البلدية"

إعداد الباحثة:

المهندسة نور سليمان اليمامي الهقيش

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الملخص:

هدف البحث إلى تسليط الضوء مشاركة المرأة الأردنية في المجالس البلدية، ولتحقيق ذلك لا بد من اجراء دراسة نوثق من خلالها القضايا التي تهتم بها المرأة في المجالس البلدية في الأردن لتوفير معلومات تساعد النساء والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات والوزارات ذات العلاقة. وأوصى البحث تعديل قانون البلديات بحيث يتم تعديل صلاحيات المجلس البلدي ليصبح للعضو دورا تنفيذيا، وعقد دورات تدريبيه لكافة اعضاء المجالس البلدية بأهمية وجود نساء في المجلس البلدي، وأن تقوم اللجنة الوطنية للمرأة بتدريب المرشحات المؤهلات للمجالس البلدية، ومن ثم متابعة العضوات وتدريبهن مباشرة بعد الفوز.

مقدمة الدراسة:

تعد قضية المرأة من القضايا التي لا يمكن أن تبحث بصورة مجرد ة وبمعزل عن قضايا المجتمع ككل، لذلك فإن النهوض بالمرأة لا يمكن ان يتم الا في اطار مشروع تنموي وطني متكامل يضمن المساواة والعدالة الاجتماعية مما يؤمن التوظيف الامثل للموارد البشرية، وبما أن عملية التنمية هي عملية تحول شاملة لكل مظاهر الحياة في المجتمع اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية، تقوم في جوهرها على المواطن باعتباره صانع التنمية وغايتها، ومن هنا تتأتى ضرورة اتاحة الفرصة لمشاركة المرأة بشكل واسع من أجل تحقيق التنمية المتكافئة ما بين كافة افراد المجتمع، إذ يندرج ضمن مفهوم مشاركة المرأة في التنمية مسائل عديدة منها مساهمتها في قوة العمل، ومساهمتها السياسية، وتعليمها، ومسألة أميتها، والقواعد والقوانين الناظمة للحياة الاجتماعية، والوعي الاجتماعي من عادات وتقاليد وأعراف وانماط سلوكية والأسرة وقضاياها.

وأتفق معظم الباحثين في الدراسات السياسية على أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية أصبح ضروريا لتحقيق أهداف النظام السياسي في المجتمعات المعاصرة، بحيث يمنح حق الترشيح والانتخابات للمرأة والرجل بالتساوي، وتوسيع قاعدة التمثيل في الهيئات البرلمانية لتشمل الشرائح الاجتماعية بمختلف فئاتها وأطيافها السياسية كافة، بما فيها النساء، يساعد على توسيع قاعدة الشرعية للمؤسسات السياسية داخل النظام السياسي، مما يعمق مفاهيم الانتماء

الوطني، ويعزز بالتالي مكانة المرأة في المجتمع ويطور قدراتها في تربية أجيال مستقبلية فاعلة وواعية لمجتمعها ويعمل على تعزيز وتوظيف طاقات الأمة جميعها في سبيل تحقيق تنمية شاملة في المجتمع.

مشكلة الدراسة

لقد شهد المجتمع الأردني في العقود الماضية تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية مهمة، كان من أبرزها زيادة مشاركة المرأة في نواحي الحياة العامة الاقتصادية والاجتماعية، أما على صعيد مشاركة المرأة في المجالس البلدية، فتشير المعلومات إلى أن نسبة وجود المرأة في المجالس البلدية هي أقل من الربع بقليل (٢٣،٣ ٪) علما أن (٢٠ ٪) منهن قد نجحن عن طريق الكوتا، وهذا يدل على أن نسبة الناخبات في الانتخابات البلدية بلغت حوالي (51%) فالنساء لم يحققن نجاحا يوازي نسبة النساء اللواتي ادلين بأصواتهن في صناديق الاقتراع .وبما أن التوجه الديمقراطي في الأردن يتطلب مشاركة فاعلة من المرأة لذلك لا بد من تعظيم دورها في المجالس البلدية، وتمكينها لتكون قادرة على مواجهة الصعوبات والتحديات التي تواجهها.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة في الحرص على تفعيل المشاركة السياسية للمرأة بشكل عام كركيزة أساسية لتحقيق المواطنة وترسيخ قيم الانتماء، وأنه لا مشاركة سياسية جادة في ظل تهميش المرأة، حيث أن من أهم خصائص المواطنة إقامتها على أساس مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون تمييز بينهم بسبب الجنس أو اللون أو الدين أو العقيدة.

من هنا تأتي أهمية الدور المنوط بالمؤسسات الوطنية والدولية الفاعلة في مجال التمكين السياسي للمرأة لتهيئة البيئة الثقافية والقانونية مع إعداد النساء أنفسهن على صعيد تطوير الذات والوعي الحقوقي والاجتماعي.

ولتحقيق ذلك لا بد من اجراء دراسة نوثق من خلالها القضايا التي تهتم بها المرأة في المجالس البلدية في الأردن لتوفير معلومات تساعد النساء والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات والوزارات ذات العلاقة، ربما تساعد على تعظيم دور النساء في المجالس البلدية لاحقا.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. توضيح تطور مشاركة المرأة في المجالس التشريعية والبلدية.
2. بيان نسب تمثيل المرأة الأردنية في الحياة السياسية منذ عام 1954 وحتى عام 2020.
3. معرفة أهم معيقات وصول المرأة الى المجالس البلدية.
4. أهمية التمثيل النسائي في المجالس البلدية.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على منهج البحث العلمي الذي يتقصى الظاهرة موضوع البحث ويتم تحليلها وتناولها في إطار موضوعي باستخدام طرق ووسائل لمنهج البحث يعتمد على الاستقراء والاستنباط والتحليل النظري:

- وسيلة الاستقراء والاستنباط في دراسة واستعراض دور المرأة في المشاركة في المجالس البلدية، وذلك من خال الإطار النظري لإدارة المحلية والتنمية الاقتصادية المحلية.
- وسيلة التحليل النظري في الرجوع إلى المراجع العلمية بصفه عامة في مجال الدراسة محل البحث.

محاور الدراسة

- **تطور مشاركة المرأة في المجالس التشريعية والبلدية**

تطور دور المرأة الأردنية تطوراً سريعاً، وقد ساعد على ذلك التشريعات الأردنية التي أكدت على تحقيق مبدأ المساواة للجميع بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين .وساوى كل من الدستور الأردني والميثاق الوطني الأردني بين المرأة والرجل، فقد نصت المادة السادسة من الدستور الأردني على أن:" الأردنيون أمام القانون سواء، لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين، وتكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود إمكانياتها، وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين."

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

وتؤكد الفقرة السابعة من المادة الثالثة من قانون التربية والتعليم رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤م على إتاحة الفرص المتساوية للتعلم لجميع أبناء وبنات الأردن ضمن إمكانيات الأفراد أنفسهم .وساوى الميثاق الوطني الأردني بين المرأة والرجل، ونص الفصل الخامس من الميثاق الوطني الأردني وعنوانه" :المجال الاجتماعي "على ما يلي:

الفقرة (5) للأطفال الحق في الحصول على أفضل مستوى ممكن من الرعاية الكاملة من الوالدين ومن الدولة، ومن أجل بناء الشخصية المتعاونة للطفل الأردني، دون تمييز بين الذكور والإناث.

الفقرة (6) المرأة شريكة للرجل وصنوه في تنمية المجتمع الأردني وتطويره، مما يقتضي تأكيد حقها الدستوري والقانوني في المساواة والتعليم والتثقيف والتوجيه والتدريب والعمل، وتمكينها من أخذ دورها الصحيح في بناء المجتمع وتقدمه.

لقد حققت المرأة الأردنية إنجازات كبيرة ووصلت لمواقع قيادية عليا، وحصلت على حق الترشيح لمجلس النواب عام ١٩٧٤ وفي تلك الفترة ونظرا للأوضاع السياسية لم تجر أي انتخابات نيابية حتى عام ١٩٨٤ حيث أجريت انتخابات تكميلية، شاركت المرأة فيها كناخبة فقط كما ذكر سابقا، أما عام ١٩٨٩ فقد ترشحت (١٢) امرأة للانتخابات النيابية ولم يحالفهن الحظ .وفي عام ١٩٩٣ ترشحت (٣) نساء، نجحت منهن امرأة واحدة على المقعد المخصص للشيشان والشركس، وفي الانتخابات النيابية التي أجريت عام ١٩٩٧م شاركت (١٧) مرشحة ولم تنجح أي منهن بالرغم من الجهود المكثفة التي بذلتها مؤسسات المجتمع المدني لدعم المرأة مما جعل المنظمات النسائية تطالب بتخصيص مقاعد للمرأة، فتم تعديل قانون الانتخاب المؤقت، ومنحت المرأة ستة مقاعد للنساء اللواتي سيحصلن على أعلى نسبة من النسب التي يتم احتسابها بعدد الأصوات التي تحصل عليها المرشحة على عدد المقترعين في دائرتها الانتخابية، إضافة إلى حق المنافسة الحرة مع الرجل، وفي الانتخابات التي أجريت عام ٢٠٠٣، بذلت المنظمات غير الحكومية جهدا كبيرا لتحصل النساء على أكثر من عدد المقاعد المخصصة لها، فترشحت (٥٤) سيدة، وفازت (٦) نساء بالمقاعد المخصصة ضمن الكوتا فقط، ولم تستطع النساء أن تحظى بأي مقعد إضافي من خلال التنافس، فيما ترشحت ١٩٩ امرأة في عام ٢٠٠٧م فازت منهن (٧) نساء (٦) من المقاعد المخصصة، وامرأة واحدة بمقعد تنافسي.

من جهة اخرى، وعلى صعيد مشاركة المرأة في مجلس الأعيان، فقد تم تعيين أول امرأة عام ١٩٨٩، و تم تعيين امرأتين عام ١٩٩٣، أما عام ١٩٩٧ تم تعيين (٣) نساء أما في عام ٢٠٠٣ و كذلك عام ٢٠٠٧ فقد تم تعيين (٧) نساء في مجلس الأعيان، وتجدر الإشارة هنا أنه في الفترة الواقعة بين ١٩٧٨ – ١٩٨٤ تم تشكيل المجلس الوطني الاستشاري، كتعويض عن الحياة النيابية، حيث تم تعيين (٣) نساء عام ١٩٧٨ و (٤) نساء عام ١٩٨٠.

أما بالنسبة لمشاركة المرأة في المجالس البلدية، فقد حصلت المرأة على حق الترشيح والانتخاب عام ١٩٨٢، مع العلم أنه في عام ١٩٨٠ تم تعيين امرأة واحدة في مجلس أمانة العاصمة أي قبل حصول النساء على الحق في المشاركة .وفي عام ١٩٨٦ ترشحت امرأة واحدة لعضوية مجلس بلدية السلط ولم يحالفها الحظ.

وفي السياق نفسه فقد كانت المشاركة الفعلية للمرأة في المجالس البلدية، عام ١٩٩ وذلك بتعيين (٩٩) امرأة في المجالس البلدية، مما شجع المرأة أن تترشح للانتخابات البلدية التي أجريت في نفس العام، فترشحت (١٥) امرأة، فازت منهن عشر نساء: تسع أعضاء ورئيسة، وتم تعيين تسع عشرة امرأة كأعضاء في المجالس البلدية.

وفي عام ١٩٩٩، ترشحت للانتخابات البلدية (٤٣) امرأة فازت منهن ثمان فقط، وتم تعيين خمس وعشرون امرأة، وفي عام ٢٠٠٣م تم دمج البلديات، ليصبح عددها (٩٩) بلدية، وأجريت الانتخابات وترشحت للانتخابات حوالي (٤٦) امرأة فاز منهن خمس نساء فقط، وتم تعيين (٩٨) امرأة وذلك لضمان وجود عضو نسائي واحد على الأقل في كل بلدية، كما تم تعيين رئيسة بلدية واحدة فقط، وتم تعيين ثلاث نساء في مجلس أمانة عمان الكبرى . وفي عام ٢٠٠٧ تم تعديل قانون الانتخابات البلدية بحيث منحت المرأة ما لا يقل عن (٢٠ ٪) من عضوية المجالس البلدية ومجلس أمانة عمان الكبرى، وقد شجع هذا أعدادا كبيرة نسبيا من النساء على خوض معترك هذه الانتخابات، إذ بلغ عدد المقاعد المحجوزة للنساء 218 مقعدا، تتوزع بين 211مقعدا ضمن المجالس البلدية من أصل 929 مقعدا، و 7مقاعد ضمن مجلس أمانة عمان الكبرى تضاف إلى27 مقعدا خاضعا للانتخاب.

وشكلت هذه التطورات مسيرة يعتز بها الأردن والمرأة الأردنية، ولكنها طرحت تحديات تتعلق بضرورة الارتقاء بالأداء والاهتمام بنوعية المشاركة وفعالياتها وبوجوب تذليل العقبات أمام المرأة لتتمكن من امتلاك المعرفة الضرورية والمهارات والقدرات اللازمة وزيادة حصيلتها من الخبرات المناسبة، التي تمكنها من تحقيق أقصى درجات النجاح في تحمل مسؤولياتها في المجالس البلدية، ومن هنا تم تأسيس شبكة المعرفة للنساء في المجالس البلدية " نشميات " في إطار برنامج تطوير البلديات وتعزيز المشاركة الشعبية عام ٢٠٠٨ وأصبحت هذه الشبكة تعمل تحت مظلة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وبالشراكة مع تجمع لجان المرأة الوطني الأردني من خلال بناء شراكة فعالة بين عضوات المجالس البلدية كما وضعت خطة استراتيجية بأسلوب تشاركي تم إطلاقها في شهر نيسان ٢٠٠٩.

وواكبت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة تطورات هذه المسيرة وساندتها ووفرت الدعم للتعديلات التشريعية والسياسات الحكومية التي عززت مشاركة المرأة، كما نظمت حملة وطنية لدعم مشاركة المرأة في المجالس البلدية ووفرت برامج التدريب والتأهيل وما زالت توثق وتواكب مختلف المبادرات وتدعم قصص النجاح والتميز وتعتز بأداء النساء في المجالس البلدية، وتسعى إلى تذليل العقبات أمامهن، وفي هذا الإطار تنفذ اللجنة أيضاً الدراسات والبرامج والحملات الإعلامية وتتطلع إلى المزيد من التميز والإبداع والعطاء.

وأعلنت الحكومة الأردنية وثيقة الأجندة الوطنية 2025 – 2016 التي تطرقت إلى المرأة في الكثير من المحاور في إطار تمكين النساء من ممارسة مواطنتهن الكاملة وتفعيل دورهن في عملية التنمية بحيث أوصت الاجندة الوطنية بضرورة تطوير تبنّي سياسات تهدف إلى تمكين المرأة من التمتع بكافة حقوقها:

- تحقيق المساواة للمرأة وإزالة أشكال التمييز بمجتمعنا في التشريعات الأردنية كافة
- مشاركة المرأة بنسب مقبولة في مواقع صنع القرار الحكومية ودعم تمثيلها بنسب مقبولة في المجالس المنتخبة، وفي كانون الثاني 2013 أقر مجلس الوزراء الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية للأعوام 2017 – 2013بهدف تمكين المرأة اجتماعيا وقانونيا وسياسيا واقتصاديا، وبناء قدراتها وتنمية مهاراتها ومعارفها، كما هدفت إلى تعزيز دور المرأة في رسم السياسات وصناعة القرارات في مختلف المحاور والقطاعات لتحقيق التنمية المستدامة.

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

•نسب تمثيل المرأة الأردنية في الحياة السياسية منذ عام 1954 وحتى عام 2020.

1-السلطة التشريعية:

كان للمشرّع الأردني دور أساسي في دخول المرأة الأردنية وتمكينها من المنافسة في الترشح وليس فقط الحق بالانتخاب، وذلك بإدخال تعديلات بموجب قانون الانتخاب لمجلس النواب المعدل رقم (8) لعام 1974 تسمح لها بذلك، ومن خلال تعديل نص المادة الثانية من القانون بحيث أصبح "الأردني هو كل شخص ذكراً كان أو أنثى اكتسب الجنسية بمقتضى احكام قانون الجنسية الأردنية."

والجدول التالي يوضح عدد المقاعد النيابية والنسب المئوية في مجلسي الأعيان والنواب حسب الجنس للسنوات 1989-2020.

جدول (1) عدد المقاعد النيابية والنسب المئوية في مجلسي الأعيان والنواب حسب الجنس للسنوات 1989-2020

السنوات	مجلس الاعيان		مجلس النواب	
	الرجال	النساء	الرجال	النساء
1989	39	1	80	0
	%97.5	%2.5	%100	%0
1993	38	2	79	1
	%95	%5	%98.75	%1.25
1997	37	3	80	0
	%92.5	%7.5	%100	%0
2003	48	7	104	6
	%87.27	%12.73	%94.55	%5.45
2007	48	7	103	7
	%87.27	%12.73	%93.64	%6.36
2010	51	9	97	13
	%85	%15	%89.2	%10.8
2013	66	9	92	18
	%88	%12	%84.43	%14.67
2016	55	10	90	20
	%84.6	%15.4	%84.6	%15.4
2020	58	7	95	15
	%89.2	%10.8	%88.5	%11.5

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

2-المجالس البلدية:

منح قانون البلديات رقم (14) لسنة 2017 المرأة حق الانتخاب في البلديات حيث جاءت المادة الحادية عشرة الفقرة (أ) أنه تتولى كل لجنة لتسجيل الناخبين ضمن اختصاصها ذكورا وإناثا يشتمل على اسماء الناخبين ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها بالقانون، كما منحها حق "الكوتا"، بحيث خصص عددا من المقاعد الإضافية دون السماح للذكور بمنافستهن عليها، وقد جاء في المادة التاسعة فقرة(ب) أنه يخصص للمرشحات لعضوية المجالس البلدية نسبة لا تقل عن % 20 من عدد أعضاء المجلس لأشغالها من اللواتي حصلن على أعلى الأصوات واذا لم يتقدم العدد المطلوب من المرشحات أو لم يتوافر العدد الذي يساوي هذه النسبة من عدد أعضاء المجلس لإشغالها فإنه يتم التعيين بقرار من مجلس الوزراء، بناء على تنسيب الوزير في حدود هذه النسبة ويطبق هذا النص على أمانة عمان الكبرى فيما يتعلق بالأعضاء المنتخبين، على أن يسمح لمشاركة النساء أيضاً عن طريق المنافسة.

- لم تقدم المرأة الأردنية على خوض الانتخابات البلدية حتى عام 1995 الذي أجري فيه الانتخاب في يوم واحد في جميع المملكة فترشحت 19 سيدة وفاز منهن (9) سيدات بعضوية المجالس البلدية، وسيدة واحدة برئاسة مجلس بلدي الوهادنة في محافظة عجلون، كما تم تعيين 23 امرأة في مختلف المجالس البلدية، وهذا ساهم في تحفيز المرأة للمشاركة في الانتخابات البلدية.
- عام 1999 ارتفع عدد المرشحات إلى (43) مرشحة ووصل منهن (8) سيدات إلى عضوية المجالس البلدية وتم تعيين (25) في عضوية المجالس.
- في عام 2000 صدر قانون الدمج الذي أقر تعيين امرأة واحدة في المجالس البلدية على مستوى المملكة، وهذا أدى إلى تقليص عدد البلديات إلى 99 من أصل 300 مما ادى إلى انتكاسة عام 2003 وقلل فرص الفوز لأن التنافس كان على مقعد واحد فقط وليس انتخاب مجلس بأكمله، وفازت (5) مرشحات من أصل 40وبنسبة0,9 % عن محافظات اربد وعجلون والبلقاء وهذه النسبة هي الاقل مقارنة بسابقاتها، وبلغ عدد السيدات في المجالس البلدية بعد التعيين والانتخاب (104) سيدة من أصل (1050).
- في عام 2007 امتازت انتخابات المجالس البلدية بتخصيص نسبة لا تقل عن20% من المقاعد للكوتا في مجلس البلديات ومجلس امانة عمان الكبرى مما شجع النساء لخوض الانتخابات حيث نالت المرأة

((218) مقعداً منها (211) ضمن مجالس البلديات و(7) ضمن امانة عمان الكبرى من أصل ما يقارب 929 مقعداً، وفي عام 2007 فازت المهندسة رنا الحجايا برئاسة بلدية الحسا بالتنافس.

- وبموجب قانون البلديات رقم (13) لسنة 2011 استمر التعديل في منح المرأة حق الانتخاب والترشح، وأصبحت دائرة الاحوال المدنية تتولى اعداد قوائم الناخبين مما لا يتيح للناخب التسجيل بأكثر من جدول، وقد ساهمت التعديلات في رفع مقاعد الكوتا بنسبة 5% فأصبح تمثيل النساء لا يقل عن % 25 إضافة إلى التنافس الحر.

- شهدت انتخابات 2013 اقبالا ملحوظا من النساء بحيث بلغ عدد الفائزات (345) من أصل 961 بما نسبته (30.9%) وهذه تعد أعلى نسبة حققتها المرأة الأردنية في انتخابات البلدية وهذا يعود إلى رفع نسبة مقاعد الكوتا بحيث بلغ عدد الفائزات كوتا (282) من أصل (345) من الفائزات وبما نسبته (14.78%) من اجمالي الفائزات بعضوية مجالس البلديات، الا انه وبرغم المشاركة الواسعة والنتائج الايجابية لم تتمكن اي سيدة من الوصول إلى مقعد رئيس بلدية في العام ذاته.

- عام 2016 ازداد عدد الناخبين وتنوع المرشحون مما حقق اقبالا على الانتخابات البلدية وبلغ عدد المرشحين للبلدية واللامركزية (6517) شكلت المرأة منهم (1160) بنسبة 17,8 % وحصلت المرأة على (241) مقعدا في التنافس و(549) من خلال الكوتا، موزعة على 175 مقعد للمجالس البلدية و32 في مجالس المحافظات و 342 في المجالس المحلية، وبلغت نسبة تمثيل المرأة32,3 % وهذه تعد أعلى نسبة حصلت عليها المرأة.

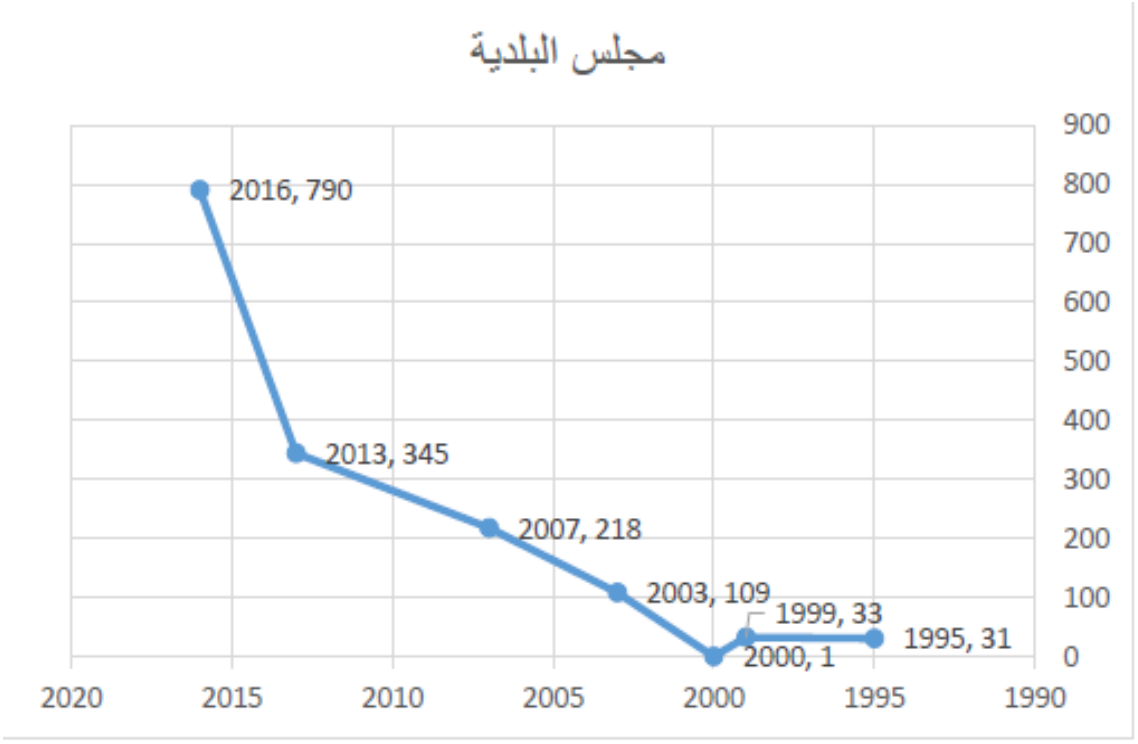

شكل رقم (1) نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية

•معيقات وصول المرأة الى المجالس البلدية

تشكل بعض النقاط عائقا أمام وصول المرأة الى المجالس البلدية، ويمكن حصرها بما يلي:

1- **النصوص القانونية:** بمراجعة الدستور ونصوص قانون البلديات لا يوجد ما يعيق مسيرة المرأة في هذا المجال بل على العكس كانت النصوص مساعدة ومؤازرة للمرأة في هذا المضمار، وبالتالي يمكن القول بعدم وجود معوقات قانونية، إلا أن المنظمات النسائية ترى أن قانون الصوت الواحد في الانتخاب يحد من فرص النساء في الوصول الى قبة البرلمان، إذ أن الصوت الواحد يفرض الى الناخب أو الناخبة انتخاب مرشح واحد فقط، وفي ظل العقلية الذكورية التي لا تزال سائدة بشكل واسع نجد أن الناخب أو الناخبة يميل الى انتخاب ذكور العائلة أو المرشحين الذكور مما يهمش دور المرأة أو يقلل من فرص نجاحها.

2- **الواقع المجتمعي:** أن للواقع ولطبيعة المجتمع وعاداته وتقاليده تأثير واضح في وصول المرأة من عدمه لمجالس البلديات من خلال عدة مشاكل ممكن تلخيصها فيما يلي:

أ- الظروف الاقتصادية التي تواجه المرأة وافتقارها لدعم المجتمع إذ لا تستطيع في كثير من الأحيان إذا ما رغبت الدخول في هذا المجال تحمل نفقات الحملات الانتخابية.

ب- نقص الوعي في ظل نظام الصوت الواحد الذي عادة تمنحه المرأة للرجل لأسباب تعود للعادات والتقاليد ولنفوذ سلطة الأب أو الزوج حيث يصادر حقها تحت ذرائع مختلفة من قبل هذه السلطات العائلية.

ج- النظرة السلبية للدور السياسي للمرأة يعيق وصولها للمجالس المحلية.

د- الوعي المجتمعي الذي لا يتقبل عمل المرأة السياسي.

هـ- عدم خبرة المرأة في هذا المجال، مما يستدعي التدريب والتثقيف والتوعية وإدارة الحملات الانتخابية.

و- قلة وعي المرأة لأهمية مشاركتها في العمل البرلماني والسياسي.

ز- انحصار مرشحي الأحزاب والعشائر والمنظمات والجمعيات على الرجال فقط.

ح- تبعية المرأة للرجل في اختيار المرشحين.

ط- عدم استقلالية المرأة من الناحية المادية، وبالتالي عدم توفر الامكانيات لتغطية تكاليف الحملة الانتخابية وغيرها من الأمور المرتبطة بعملية الترشيح.

•مقترحات تشجيع مشاركة المرأة في عضوية المجالس البلدية.

اقدم بعض المقترحات التي قد تساعد على زيادة مشاركة المرأة في المجالس البلدية، وهي:

1- إقرار قانون انتخاب عصري يعتمد الحزبية أو النسبية ولو بشكل مختلط وترحيل الكوتا النسائية من قانون الانتخابات إلى قانون الأح ا زب، لتعارض الكوتا مع الدستور الأردني الذي كما أسلفنا لا يخدم التمييز بين الأردنيين على أساس الجنس أو التنوع الاجتماعي.

2- وجود صندوق لدعم الحملات الانتخابية للمرأة.

3- توعية المجتمع بدور المرأة باعتبارها عنصر أساسياً، وإقناع المرأة على انتخاب نظيراتها ومؤزرتها والوقوف بجانبها في العملية الانتخابية لإيصالها للمجالس البلدية كي لا تبقى الديمقراطية مجرد شعارات بالنسبة للمرأة ومتاحة للمجتمع الذكوري.

4- عقد دورات تدريبية حول بناء القدرات القيادية لدى النساء في العمل البلدي للراغبات في الترشيح وتوعيتهن بمشروع قانون البلديات المقترح، وتوفير مدربين ومدربات أكفاء للتدريب على التعاطي مع العملية الانتخابية بوعي وثقة. وأود التنويه إلى أن المعهد الدولي لتضامن النساء يقوم حاليا بهذا الدور إذ يقوم بعقد دورات لتشجيع المرأة وتنمية قدراتها.

•أهمية التمثيل النسائي في المجالس البلدية

تعد مشاركة المرأة في المجالس البلدية ووصولها الى مؤسسات صنع القرار خاصةً المجالس البلدية باعتبارها مؤسسات خدمية تهدف إلى توفير الخدمات المجتمعية داخل التجمعات السكانية المختلفة شرطا ضروريا لاكتمال تمتعها بالمواطنة ومراعاة حريتها ومصالحها العامة، إذ أن دخول المرأة إلى هذه المجالس سيساهم في إيجاد تنوع في تركيبة المجالس البلدية ليشتمل على ممثلين من كافة الفئات الاجتماعية المختلفة بما فيها القطاع النسائي، وذلك في جعل المرأة عنصراً مشاركا في التعبير عن قضاياها وطرح مشكلاتها التي تعالج أوضاعها على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، لتصبح عنصر ضاغط لتزيد من واقعية وحقيقة تمثيلها للمجتمع.

ومشاركة المرأة في الانتخابات البلدية كمرشحة هو أمر في غاية الأهمية للنساء حتى ولو لم يحالف الحظ كافة المرشحات، حيث أن هذه المشاركات ستعزز الوعي بين النساء بقضايا المجتمع ومحاولتهن المساهمة في القرارات المتعلقة في هذه القضايا ، كما ستعطي الصورة الايجابية عن التجربة الديمقراطية في الدولة الأردنية، وستساهم في تغيير نظرة المجتمع والرأي العام في المجتمعات المحافظة بصورة تدريجية لدور المرأة في الحياة العامة والاهتمام بالأنشطة العامة.

وفي لقاء حواري حول دور المرأة في الانتخابات البلدية أقامته بلدية اربد الكبرى، تركز حول" دور المرأة في الانتخابات البلدية "باعتبارها جزءا أساسيا في التأثير على صناعة القرار، حيث تم التأكيد على أهمية ما يلي:

1- مساهمة المرأة في الحياة السياسية بأشكالها المختلفة بما في ذلك إسهامها في رسم السياسات الحكومية وإشغالها للمراكز القيادية العامة.

2- أهمية مشاركة المرأة في الحياة الديمقراطية وممارستها لحقوقها وواجباتها وتعزيز دورها في التوعية بقضايا حقوق الإنسان والحريات وعضويتها في المؤسسات الفاعلة في هذه المجالات.

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

3- ضرورة بناء الوعي لدى المرأة وتغيير المفاهيم عندها حول نفسها وحقوقها وحول الأدوار المختلفة التي بإمكانها ممارستها وإمكانية تفوقها ضمن عملها وأدائها جنباً إلى جنب مع الرجل.

4- دور المؤسسات لتحقيق نقلة نوعية في فعالية مشاركة المرأة وذلك بتوعية المرأة بحقوقها وأهمية مشاركتها السياسية الفاعلة من خلال عقد ورش عمل وندوات مكثفة تدعو إلى تبني نظام الحصص وتوعية المجتمع بأهمية المشاركة السياسية للمرأة والعمل على إيجاد تغيير في الأنماط الفكرية التعليمية المبنية على الأعراف والتقاليد التي تحجم المرأة وتهمشها.

5- اهتمام القيادة الحكيمة مما شكل للمرأة حافزاً ودافعاً للمشاركة في الحياة السياسية بحيث أعطى للمرأة حق الترشح والانتخاب لعضوية المجالس البلدية وتنشيط السلوك السياسي للمرأة خاصة وأن الانتخابات تعتبر جزءا أساسيا من المشاركة السياسية والتأثير في صنع السياسة العامة.

6- إيمان المرأة بأن مشاركتها كناخبة او مرشحة عامل مهم في المساهمة بصنع القرار، حيث أن التصويت يعبر عن مدى رضى المواطن عن السياسة ويعبر الترشح عن مستوى اكبر من الوعي والاهتمام بالحياة السياسية والنهج الديمقراطي.

وذكر الدكتور محمد مصالحة أن إيجابيات وجود المرأة في الحكم المحلي تؤدي إلى ما يلي:

1- تحسين صورة الدولة وتجربتها الديمقراطية من خلال تمكين المرأة، وهي نصف المجتمع من التمثيل البرلماني.

2- تزداد قيمة هذا التمثيل وانعكاساته على صورة الدولة سيما إذا كانت من دول العالم الثالث حيث تتهم مجتمعاتها بأنها محافظة ومتزمتة، ولا تحظى فيها المرأة بدرجة متساوية مع الرجل.

3- إن التطور العلمي الكبير الذي تحقق للمجتمعات المعاصرة أعطى للمرأة فرصة أفضل للتنافس مع الرجل وبالتالي حسن من فرص وصولها الى المراكز السياسية وفي هذا ميزة للعمل السياسي لما لبعض النساء المؤهلات من خبرات ومهارات للمشاركة في معالجة القضايا المجتمعية التي تواجه السلطات العامة.

4- هنالك فرضية في العلاقات الدولية مؤداها عن اثر الشخصية في القرارات المتعلقة بالعلاقات وان المرأة تميل بطبعها الى الهدوء والأمن والسلم بدلا من الحرب والصراع والعنف ولذا فان وصولها للمراكز السياسية ومواقع صنع القرار قد يساعد في إدارة الأزمات الدولية والمحلية وحل الصراعات بدلا من تعقيدها.

5- تمكين القطاع النسائي من التعبير عن قضاياه وطرح مشكلاته ومراجعة التشريعات التي تتناول هذه القضايا وبما يساعد في تأمين المساواة وتكافئ الفرص والعدالة للنساء والرجال على حد سواء.

6- إحداث تغيير تدريجي في نظرة المجتمعات المحافظة لدور المرأة في الحياة العامة من خلال التمثيل السياسي النسائي حيث أن مشاركة المرأة سوف يتيح لها التعرض مباشرة للجمهور والرأي العام، وهذا سيخلق حالة من الاعتياد والتقبل لتلك المشاركة.

7- إذا ما تحققت تلك المشاركة النسائية السياسية فإنها ستزيد من مستوى التحفز لدى المرأة والاهتمام بالعمل العام، والإقبال عليه والعمل على تهيئة نفسها.

التوصيات

يوصي الباحث بما يأتي:

- تعديل قانون البلديات بحيث يتم تعديل صلاحيات المجلس البلدي ليصبح للعضو دورا تنفيذيا.
- منح الأعضاء مكافآت مجزيه، حيث ان معظم الأعضاء ليس لديهم موارد ماليه ، في حين ان المجتمع يتوقع من عضو المجلس البلدي القيام بمسؤوليات كثيره.
- اشراك العضو بالتأمين الصحي.
- عقد دورات تدريبيه وتوعويه للعضوات بعدة مواضيع منها قانون البلديات، وانظمة وزارة البلديات.
- عقد دورات تدريبيه لكافة اعضاء المجالس البلدية بأهمية وجود نساء في المجلس البلدي.
- أن تقوم اللجنة الوطنية للمرأة بتدريب المرشحات المؤهلات للمجالس البلدية، ومن ثم متابعة العضوات وتدريبهن مباشرة بعد الفوز.
- أن تقوم وسائل الاعلام بالتركيز على قصص نجاح لعضوات في مجالس بلدية وناشطات في كافة المجالات.
- التعيين الجزئي لأعضاء المجلس البلدي، وذلك لأن التعيين غالبا ما يكون على اساس الكفاءة، اضافة الى ان العضو المعين لن يكون مدينا للآخرين، بل ان همه القيام بمسؤولياته بعدالة.

المراجع

- **المراجع العربية**

بركات. نظام. (2006). التحديات التي تواجه العمل البرلماني للمرأة الأردنية. الملتقى العربي الاقليمي، المشاركة النسائية في البرلمانات العربية، الاتحاد النسائي الأردني العام، 175–184.

الحسين. ايمان. (2004). تجربة المرأة الأردنيه في المراكز القياديه في وزارة التربية والتعليم. صندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة، ٣٩ – ٤١.

الصباغ. امل. (1997) عمل وتقدم المرأة في الخدمة المدنية الأردنية. *اطروحة دكتوراه*، بريطانيا، جامعة نوتنجهام.

طهبوب. عبير. (2003). المشاركة السياسية للمرأة الأردنية خلال عقد التسعينات. *رسالة ماجستير غير منشوره*، الجامعة الأردنية، ١٠٩.

مصطفى، محمد. (2001). تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية وتقنيات الاستشعار عن بعد في التنمية المتواصلة. *ورقة عمل مقدمة لمؤتمر نظم المعلومات الجغرافية وتطبيقاتها في التخطيط والتنمية المستدامة.*

معهد الادارة العامة ومركز الأميرة بسمه لشؤون المرأة. (1998). المرأة الأردنية في المواقع القيادية، عمّان.

الموقع الالكتروني للهيئة المستقلة للانتخاب.

النعيمات. رشا. (2021). مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية ودراسة المعوقات وسبل معالجتها. *رسالة ماجستير غير منشورة*، الشرق الاوسط.

النيش، نجاة. (2001). *الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة: آفاق ومستجدات*. الكويت: منشورات المعهد العربية للتخطيط.

- **English Reference:**

Bailey, S.J. (2002). Causes of government expenditure growth: A survey of the U.S evidence. *Journal of Public Economics*, 28, 359-82.

Eyadat, Mohammad Khair. (2007). Towards Political Empowerment of Bahraini Women. United Nations. Development Fund for Women, Amman, Jordan, 52.

Kanano, A. (2006). Determinants of public expenditure growth in Kenya. *Master thesis*, University of Nairobi, Kenya.

Maingi, J. (2017). The Impact of Government Expenditure on Economic Growth in Kenya: 1963-2008. *Advances in Economics and Business*, 5(12): 635-662.

Mumssen, C & Coady, D. (2016). *From Containment to Rationalization: Increasing Public Expenditure Efficiency in France*. Prepared by Jean-Jacques Hallaert (EUR) and Maximilien Queyranne (FAD).

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"JORDANIAN WOMEN'S PARTICIPATION IN MUNICIPAL COUNCILS"

By Engineer:

NOUR SULAIMAN AL-YMAMI AL-HUGAISH

ABSTRACT:

The aim of the research is to shed light on the participation of Jordanian women in municipal councils, and to achieve this, a study must be conducted through which we document the issues of interest to women in municipal councils in Jordan to provide information that helps women, NGOs, institutions and relevant ministries. The research recommended amending the Municipalities Law so that the powers of the Municipal Council be modified so that the member has an executive role, and holding training courses for all members of the Municipal Councils on the importance of having women in the Municipal Council, and that the Women's National Committee train qualified female candidates for Municipal Councils, and then follow up and train the members immediately after winning.